الفلسفة فى المشرق العربي

أنور مغيث

ورقة خلفية للتقرير الرابع للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية

2023

صدر عن المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان

2023 ©

إنّ هذا العمل متوفر تحت رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC By 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى من دون مقابل، شرط أن تنسب العمل إلى صاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر اسم المؤلف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما أجريت أي تعديلات على العمل. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة الترخيص هنا: https://creativecommons.org/licenses/by/4.0.

إنّ التسميات المستخدمة في هذا العمل وطريقة عرض المواد فيه لا تعبّر ضمنًا عن أيّ رأي للمجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة بشأن الوضع القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إنّ الأفكار والآراء الواردة في هذا العمل هي آراء المؤلف/ة ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة، ولا تلزمه بها.

المحتويات

لمحة تاريخية 1
الفلسفة فى التعليم العام 2
الفلسفة في التعليم الجامعي 3
الفلسفة في الدراسات العليا 4
الفلسفة في المجتمع 4
نحو اسهام عربي في الفلسفة 5
مؤشرات للإنفراج 7

من بين العلوم الإنسانية التى يذخر بها تعليمنا العام فى المرحلة الثانوية وتعليمنا العالى الجامعى تظل الفلسفة هى التخصص الوحيد الذى تكون شرعية تدريسه دائماً فى محل شك. إذ تحوم حول الفلسفة فكرتان شائعتان: أولها أنها فكر وافد، وثانيها أنها بلا جدوى.

لمحة تاريخية

من الصعب ونحن فى القرن الحادى والعشرين أن نعتبر الفلسفة وافدة، رغم أنها جزء أصيل من تراثنا الفكرى فى العصور الوسطى. الإنتاج الفلسفى باللغة العربية يعد لحظة حاسمة فى تاريخ الفلسفة العالمي بوجه عام. فقد كانت الفلسفة تخصصاً قاصراً على اللغة اليونانية سواء فى أثينا أو فى الإسكندرية. وكان تلقى الفلاسفة المسلمين للفلسفة اليونانية وتناولهم لمشكلاتها باللغة العربية هى اللفتة التاريخية التى جعلت الفلسفة تخصصاً عابراً للثقافات.

أنتج الفلاسفة المسلمون إسهامات متنوعة وثرية فى مباحث الفلسفة الرئيسية: الوجود والمعرفة والأخلاق والمنطق. كما نقلت التأمل في المشكلات الفلسفية من مجتمع يؤمن بتعدد الآلهة إلى مجتمع يؤمن بوحدانية الإله. بعد أربعة قرون من الازدهار اختفت الفلسفة من الفضاء الفكرى العربى. ويستند البعض إلى هذه الظاهرة ليؤكدوا أنها بالفعل كانت وافدة وغريبة، ولم تستطع أن تخلق لنفسها رواسى مما سهل الإطاحة بها بعد فتاوى تكفير الفلاسفة التى قال بها الغزالى فى القرن الخامس الهجرى وابن تيمية فى القرن السابع. تصوير الأمر على هذه الشاكلة غير صحيح، فالفقهاء أدانوا الفلسفة حتى قبل أن تبدأ، والدليل أن الكندى وهو أول الفلاسفة العرب فى القرن الثالث الهجرى قد التحم فى معارك فكرية مع الفقهاء الذين يدينون الفلسفة ويحكمون بضلالها وعدم جدواها. أضطر الكندى لتسويغ إشتغاله بالفلسفة أن يقر بحقائق تبدو لنا اليوم بديهية مثل أن الحق ليس له أهل، ولا يضير للمرء أن يأخذ الحكمة من أى مكان وأن الحق ليس حكراً على أمة بعينها ولا فترة تاريخية بعينها. وكان هو صاحب تعبير المتاجرين بالدين ليصف هؤلاء الفقهاء الذين يستعدون العامة والسلطات ضد المشتغلين بالفلسفة.
الهدف من هذه اللمحة التاريخية هى بيان أن إدانة الفقهاء كانت مصاحبة للفلسفة من بدايتها وحتى بعد نهايتها، وهذا يعنى أن الإدانة الفقهية لم تكن هى وحدها السبب فى اختفاء الفلسفة، لأن اختفائها رافق أيضاً اختفاء العلوم والفنون، الأمر يرجع إذن إلى أسباب حضارية عميقة.

اختفت الفلسفة من الفكر العربى على مدى سبعة قرون وبقى الحذر منها والشك فى جدواها. والدليل على ذلك أن رفاعة الطهطاوى حينما ذهب إلى باريس فى النصف الأول من القرن التاسع عشر كان يبدى فى كتابه تخليص الإبريز إعجاباً كبيراً بتقدم العلوم فى فرنسا ولكن يحذر من الكتابات الفلسفية، وينبه إلى خطر أن تكون مطروحة أمام العوام معتبراً إياها خطراً على العقيدة.

لكنه بعد ذلك عبر عن إعجابه ببعض المواضع فى قاموس فولتير الفلسفى وشرع فى ترجمة روح القوانين لمونتسكيو؛ واستلهم كتاب "إميل" لروسو فى كتاب " تعليم البنات والبنين"؛ وقدم عرضا مختصرا لعلم المنطق في كتابه "مناهج الألباب:؛ وبدأ فى ترجمة مدخل إلى الفلسفة بعنوان " قلائد الفلاسفة". مع نشأة الصحافة العربية ومتابعتها أحداث العالم ولاسيما فى أوربا كانت أسماء الفلاسفة ترد فى المقالات الصحفية مع إشارات سريعة لأفكارهم، وبدأت تتردد أسماء فولتير وروسو وجيزو وماركس ونيتشه وغيرهم.

كان أحمد لطفى السيد هو أول من أدرك ضرورة عودة الفلسفة إلى الثقافة العربية وذلك لأهميتها فى تكوين شخصية الأمة التى تطمح إلى الاستقلال عن المستعمر ونشر الفكر العقلانى وهو المدخل الذى لا غنى عنه لتلقى الحداثة والتفاعل معها. وهذا يقتضى ألا تترك الأمور خاضعة لحب استطلاع الأفراد وفضولهم، وإنما ينبغى أن تحظى بتأسيس يسمح لها بالدوام والتراكم، وقد إتجه فى تأسيسه للفلسفة فى وجهتين: الأولى هى جعل الفلسفة قسماً فى الجامعة الأهلية للتى أنشأت عام ١٩٠٨ ؛ وخاض فى ذلك معارك ضد أعداء عودة الفلسفة إلى الفكر العربى وهم مشايخ الأزهر والمثقفون من أنصار العلم والتكنولوجيا والاستعمار الإنجليزى والفرنسى. الوجهة الثانية كانت هى قيامه بترجمة الأعمال الكبرى لأرسطو عن اللغة الفرنسية على مدى ربع قرن وذلك حتى تعود الألفة بين القارىء العربى ومصطلحات الفلسفة ويعتبر أرسطو مدخلاً ملائماً للولوج بعد ذلك إلى أعمال الفلاسفة المعاصرين؛ فترجم تباعاً، الأخلاق لنيقوماخوس والطبيعة ثم الكون والفساد ثم السياسة.

إلى جانب إدراج الفلسفة فى المجال الأكاديمى والذى تكفل به أساتذة مصريون مثل عبد الله العنانى وأساتذة أجانب تتعاقد معهم الجامعة المصرية مثل أندريه لالاند صاحب القاموس الفلسفى المعروف والكسندر كواريه فيلسوف ومؤرخ العلوم، بدأت أسماء

الفلاسفة القدماء والمحدثين تبرز على الساحة الفكرية من خلال الصحافة والترجمة والتأليف، ونذكر على سبيل المثال السجال الفكرى بين الإمام محمد عبده وفرح أنطون حول دلالات نكبة ابن رشد وترجمة محمد لطفى جمعة لمحاورة المأدبة لأفلاطون وتأليف الدكتور محمد حسين هيكل لكتاب جان جاك روسو، حياته وأعماله .

الفلسفة فى التعليم العام

أصدرت هيئة اليونسكو في عام 1951 توصية موجهة إلى جميع دول العالم بضرورة تدريس الفلسفة في المرحلة الثانوية. ولكن إدخال الفلسفة فى التعليم العالى فى مصر كان أسبق من ذلك بكثير. فقد بدأ بتدريس كتاب الأخلاق للسنة الثالثة الثانوية عام ١٩٢٩. ولكن الدراسة الفعلية لمنهج فى الفلسفة العامة بدأت فى عام ١٩٣٠ واستمرت حتى اليوم. يدرس الطلاب فى نهاية المرحلة الثانوية ما يطلق عليه المواد الفلسفية وهى تشمل الفلسفة والمنطق وعلم النفس. تأليف الكتاب المدرسى فى هذه المواد كان أحياناً يتكفل به أساتذة الفلسفة الجامعيون مثل إبراهيم بيومى مدكور ويوسف كرم وزكى نجيب محمود وتوفيق الطويل، وأحياناً أخرى المسئولون عن تدريس الفلسفة فى وزارة التربية والتعليم. وإذا أردنا أن نقدم تقييماً أولياً لهذا االحضور للفلسفة فى التعليم العام يمكننا أن ندرج بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى، أنها قاصرة على القسم الأدبى فقط ، ويعتبر طلابه أقلية بالنسبة للعلمى. إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن الهدف من تدريس الفلسفة هى إكساب الطالب القدرة على التفكير المنهجى الدقيق والقدرة على التعبير عن أفكاره بشكل دقيق وكذلك القدرة على النقد إنطلاقاً من نظرة عقلانية يصبح من الغريب أن نستبعد طلاب القسم العلمى من تعلم الفلسفة فضلاً عن هذا الاستبعاد الذى يبدو عنصرياً لجميع طلاب المدارس الثانوية الفنية حيث يسود اعتقاد بلا أساس أنهم غير مؤهلين بطبيعتهم للتعامل مع الفلسفة والاستفادة منها.

الملاحظة الثانية، أنه لكى نقدم للطالب فكرة معقولة عن الفلسفة فإن تدريسها ينبغى أن يتناول أهم المصطلحات المستخدمة فيها مثل الهيولى والعلة الغائية والمادة والمثال وغيرها، كما يلزم التطرق لأهم الأفكار التى تتناولها الفلسفة مثل الوعى والحقيقة والحرية والعدالة وإلى جانب ذلك ينبغى أيضاً التطرق إلى بعض اللحظات المفصلية واالحاسمة فى تاريخ الفلسفة مثل مذاهب أرسطو وابن سينا وديكارت وكانط. من الصعب الإلمام بكل ذلك فى عام دراسى واحد. ينبغى أذن تغيير النظرة إلى الفلسفة والتعامل معها بأنها مثل كل علم يحتاج إلى تدريس متنامى ومتطور من البسيط إلى المركب يمتد على أكثر من عام دراسى مثلما يتم مع الرياضيات والبيولوجيا وغيرها.

ويمكن أن نشير هنا إلى تجربة قد تكون مفيدة فى الإشارة إلى آليات قد تساعد فى تغيير الوضع . فى عام 1998 تردد فى بعض وسائل الإعلام أن وزارة التربية والتعليم فى مصر تنوى جعل الفلسفة مادة إختيارية إلى جانب مواد أخرى، وشعرت لجنة الفلسفة فى المجلس الأعلى للثقافة بأن هذا الإجراء قد يطيح بتدريس مادة الفلسفة لأن الطالب فى العادة لا يميل إلى إختيار ما لا يعرفه، وسوف يكون لذلك أثر سلبى على تكوين الطالب فى التعليم العالى. وأقامت لجنة الفلسفة بالمجلس مؤتمراً عن التعليم الفلسفى فى مصر فى حلقاته الثلاث: التعليم العام، التعليم الجامعى، الدراسات العليا، ودعت إليه المسئولين عن تدريس الفلسفة بوزارة التربية والتعليم وأساتذة الفلسفة بالجامعات وعدد من الكتاب والمفكرين، وانتهى المؤتمر بإصدار مجموعة من التوصيات ترتب علبها أن قررت وزارة التربية والتعليم الإبقاء على مادة الفلسفة في السنة الثالثة، بالإضافة إلى وضع برنامج لتدريس الفلسفة فى السنة الأولى الثانوية مما يسمح للطلاب الذين يقررون دخول القسم العلمى بأن يكون قد سبق لهم أخذ فكرة عن الفلسفة.

الملاحظة الثالثة، هى أن الكثير من الإشكاليات المعاصرة التى تتناولها الفلسفة مثل مشكلة التكنولوجيا وتدهور البيئة والأخلاق الطبية لا تظهر فى الكتب المعدة لتدريس الفلسفة ولاشك أن إضافتها سوف يضفى على الفلسفة حيوية ويثير إهتمام الطلاب ويجعلهم يدركون بصورة أفضل جدوى الفلسفة .

الملاحظة الرابعة، هى أن تقييم تحصيل الطالب يقتصر فى العادة على إمتحان فى نهاية العام وتأتى الأسئلة بطريقة تجعل الإجابات تستند إلى الحفظ والاستظهار وليس على الفهم واستخدام ملكة النقد، أو إبداء الرأى الشخصى المدعم بأدلة عقلانية. وللخروج من هذا الوضع ينبغى أن يخرج الطلاب من حالة التلقى السلبى للمعلومات من قبل الأستاذ إلى وضع أكثر مشاركة وإيجابية مثل إختبار قدراتهم على جمع معلومات بشأن موضوع معين أو صياغة موضوع إنشاء فلسفى فى مشكلة بعينها أو تخيل لعرض الأفكار الفلسفية فى صورة حوارات.

الملاحظة الخامسة والأخيرة، يحتاج معلمو الفلسفة في المرحلة الثانوية إلى دورات تدريبية مستمرة ومنظمة الهدف منها هو تحريرهم من التعود على إطلاق الأحكام الدينية بشأن الفلاسفة والأفكار الفلسفية، وإكسابهم مهارات تحفيز الطلاب على المشاركة والجرأة فى إبداء الرأى أثناء الدرس، والوقوف على أهم المشكلات التى تتناولها الفلسفة المعاصرة. وعرض وجهات نظر الفلاسفة المختلفة بشأنها. والنظر بجدية في تجارب الشعوب الأخرى في مجال تدريس الفلسفة للأطفال.

الفلسفة في التعليم الجامعي

وجدت الفلسفة مكانها بوصفها قسماً من أقسام كليات الأداب فى وقت مبكر نسبياً فى مصر والشام والعراق، ولحق بهم بعد ذلك اليمن والسعودية والخليج. يتم تدريس الفلسفة من خلال تقسيم تاريخها إلى أربع حقب رئيسية: العصر اليونانى الذى ينقسم إلى فلسفة هيلينية (أثينا) وفلسفة هيلينستية (الإسكندرية) وفلسفة العصور الوسطى التى تنقسم إلى فلسفة مسيحية وفلسفة إسلامية تنقسم بدورها إلى فلسفة وعلم كلام وتصوف، تأتى بعد ذلك الفلسفة الحديثة وتبدأ من ديكارت وتنتهى عند هيجل ويعقبها الفلسفة المعاصرة وتبدأ من ماركس أو كيركجارد أو نيتشه حتى يومنا الحالى. إلى جانب هذا التناول التاريخى يتم تدريس تخصصات فلسفية قائمة بذاتها وهى المنطق والأخلاق وعلم الجمال. إلى جانب هذه المواد الرئيسية فى المسار الدراسى الذى يستغرق أربع سنوات يضاف إلى البرنامج ما يتيسر من الفلسفات النوعية مثل فلسفة العلوم ومناهج البحث وفلسفة التاريخ وفلسفة الدين وفلسفة اللغة وفكر شرقى قديم وفكر عربي معاصر ونصوص فلسفية بلغات أجنبية وغيرها. بالإضافة إلى ذلك يطلب من الطلاب الاختيار بين اللغة اليونانية القديمة واللغة اللاتينية، فضلاً ربما عن بعض مواد من تخصصات أخرى مثل علم النفس والتاريخ والاجتماع، يرى القائمون على إعداد اللوائح (قوائم المواد التى سوف يتم تدريسها) أنها مهمة أو ذات صلة.

بنظرة عامة يمكننا ومن خلال المقارنة مع البرامج التدريسية للفلسفة فى الجامعات الأجنبية أن نراه برنامجاً وافياً وكافياً إلى حد كبير ولكن مظاهر الخلل والنقص وهى كثيرة لا تتبدى إلا عندما ندقق النظر فى كيفية سير العملية التعليمية ذاتها. ولرصد ذلك لا مفر من المقارنة بين وضعى أنا شخصياً حينما كنت طالباً ووضعى بعد أن أصبحت أستاذاً. أول ظاهرة تفرض نفسها هى تزايد أعداد الطلاب حيث تحول من بضع عشرات إلى بضع مئات وكان لهذا التحول عواقب بالغة. حينما كنا طلاباً فى منتصف السبعينات من القرن الماضى كنا كل عام نقوم بإعداد بحثين فى مادتين تحت مسمى أعمال السنة ودرجة أعمال السنة تعادل 25 % من الدرجة الكلية للمادة. وكنا نتعلم من ذلك ارتياد المكتبة والبحث عن مراجع وتطبيق قواعد التوثيق للعلمى والتدريب على التأليف الفلسفى. وأحياناً كان أساتذة يقترحون أداء أعمال السنة من خلاء إجراء إمتحان شفهى أمام لجنة من ثلاثة أساتذة. الآن مع زيادة الأعداد والنقص فى تزويد المكتبات وانقسام العام الدراسى إلى فصلين دراسيين، أصبح من الصعب أمام الطلاب إيجاد الوقت الكافى لإعداد البحوث، ومن الصعب أمام الأساتذة إيجاد الوقت اللازم لتصحيح مئات الأبحاث. كذلك الحال مع الاختبارات الشفهية، فلو خصصنا خمس دقائق لكل طالب لاحتاج إختبار مائة طالب إلى جلسة تزيد عن عشر ساعات. ما العمل واللوائح مازالت تنص على أعمال السنة؟ تفتق ذهن الأساتذة عن تحويل أعمال السنة إلى إمتحان كتابى إضافى فى نهاية العام إلى جانب الإمتحان الأصلى فى المادة وتكون درجته ٢٥% تضاف إلى درجة الإمتحان الأصلى، وهكذا فقدت أعمال السنة كل فوائدها وأصبحت تعتمد هى أيضاً على التلقين والحفظ.

ضعف مرتبات أساتذة الجامعة وزيادة عدد الطلاب جعل من بيع "الكتاب المقرر" مصدراً للدخل يصعب الاستغناء عنه، وأدى هذا إلى إبتكار الأساتذة لمحاولات متنوعة لإجبار الطلاب على شراء كتابهم المقرر وأيضاً ميلهم لإعداد أكبر عدد ممكن من كتب مقررة فى عجالة وفى تخصصات غير تخصصهم رغم وجود مراجع معتبرة فى المادة كتبها أساتذة متخصصون لكنهم لا يقومون بتدريس المادة. وإلى جانب ذلك انتشرت ظاهرة الدروس الخصوصية وإعداد الملخصات وبيعها للطلاب.

فى جيل الرواد فى الأربعينات والخمسينات كان أغلب أساتذة الفلسفة قد حصلوا على منح وبعثات لإعداد أطروحاتهم فى الخارج. أما اليوم فالبعثات فى مجال العلوم الإنسانية نادرة ومع تدهور تعلم اللغات فى التعليم العام وفى أقسام الفلسفة بالجامعة أصبح لدينا غالبية من الأساتذة لا تعرف اللغات الأجنبية وبالتالى لا تستطيع متابعة آخر إصدارات الفكر الفلسفى العالمى إلا من خلال الترجمات وهى شحيحة، وقد أدى ذلك إلى قلة الابتكار فى الأبحاث الفلسفية وضعف التأليف الفلسفى بوجه عام.
الحرية الأكاديمية هى شرط ضرورى للإبتكار فى البحث العلمى فى جميع مجالات المعرفة ولكن أبرزت الصحف فى أكثر من مناسبة نماذج من كتب جامعية تفتقر إلى أبسط قواعد البحث العلمى وتمتلىء بدعاوى عنصرية ومتعصبة بل وسب وقذف ويتم

تدريسها للطلاب دون أى إشراف علمى تحت زعم الحرية الأكاديمية. ويغيب عن الجامعة وضع لائحة من الضوابط الناتجة عن تداول وإقرار من الأساتذة أنفسهم لمواجهة مثل هذه الكتابات فى الفلسفة وفى غيرها من التخصصات.

الفلسفة في الدراسات العليا

يُسمح بالتسجيل فى الدراسات العليا للطلاب المتفوقين الحاصلين على تقدير جيد على الأقل. وفى الغالب تتمثل السنة التمهيدية للماجيستير فى لائحة من المواد تكون تكراراً لمواد سبق دراسته فى السنوات السابقة، وتنتهى بامتحان كتابى ويغيب بوجه عام عن إعداد طلاب الدراسلت العليا برامج البحوث المشتركة أو السيمينارات التى تدور طوال العام الجامعى حول موضوع معين، وهذا بلا شك يمثل خللاً فى إعداد الباحث الذى يتأهب للتسجيل فى أطروحته للماجيستير أو الدكتوراه.

مؤخراً تعددت اللوائح الجامعية لتتبنى برامج الساعات المعتمدة. فى اللوائح القديمة كانت درجة الماجستير أو الدكتوراه تمنح بناء على تقييم لجنة مناقشة للأطروحة، ولكن فى الوضع الجديد أصبح منح الدرجة هو حاصل جمع درجات المواد التى يدرسها الطالب فى الماجستير أو الدكتوراه مع درجة الأطروحة، وقد أدى ذلك إلى الإقلال من شأن الأطروحة كماً وكيفاً. ويبدو ذلك طبيعياً مع إختزال الوقت المخصص لإعداد الرسالة بسبب تخصيص جزء كبير منه لدراسة المواد وإجراء الإمتحانات. ونلاحظ عند مناقشتنا للرسائل الجامعية اختفاءاً ملحوظاً لتلك الرسائل التى تعكس جهداً طويلاً دؤوباً وإسهاماً ملحوظاً فى المعرفة.

يقتضى تزويد أقسام الفلسفة بحاجاتها من أعضاء هيئة التدريس فى التخصصات المختلفة أن يكون هناك توازناً فى موضوعات تسجيل الرسائل الجامعية ويلاحظ أن تخصص الفلسفة الإسلامية يشغل عدد ساعات تدريس كبير بالمقارنة بالتخصصات الأخرى. وقد يكون ذلك مفهوماً على إعتبار أن الفلسفة الإسلامية هى الفلسفة التى أنتجتها ثقافتنا العربية. ومع ذلك نجد وفرة كبيرة فى الحاصلين على درجات ماجستير ودكتوراه في الفلسفة الاسلامية أكثر من الحاجة، وفى المقابل نجد ندرة كبيرة فى التخصصات الأخرى. عدم التوازن هذا نشأ من استسهال الطلاب التسجيل فى تخصص الفلسفة الإسلامية لأنه، من وجهة نظرهم، لا يحتاج بالضرورة إلى معرفة لغات أجنبية، وقد أدى ذلك بالنسبة للأبحاث فى الفلسفة الإسلامية إلى زيادة فى الكم وانخفاض فى الكيف.

ورغم الانتشار الجغرافى لأقسام الفلسفة فى كليات الأداب والتربية فى الجامعات الكبرى والأقليمية يلاحظ ندرة المؤتمرات الفلسفية وتساهل فى قبول أوراق دون المستوى العلمى فى هذا القليل الذى يُعقد منها، كما يلاحظ أيضاً غياب واضح مجلات فلسفية متخصصة ويضطر أعضاء هيئة التدريس المجبرون على تقديم أبحاث للحصول على الترقية إلى نشر أبحاثهم فى المجلات الأكاديمية الخاصة بكليات الأداب التى لا تصل إلى الجمهور العام مما يجعل الأبحاث الفلسفية محصورة فى غاية إدارية فقط وهي الترقية وبعيدة عن الإسهام فى الجدل الثقافى العام .

أشرنا من قبل إلى قلة عدد البعثات لطلاب الفلسفة والعلوم الإنسانية بوجه عام لإعداد رسائلهم بالخارج فى الجامعات الأجنبية وتأثير ذلك على انخفاض المستوى العام. ولكن نلاحظ أيضاً غياب واضح لاستقبال أساتذة زائرين فى الفلسفة للتدريس بجامعتنا. ولاشك أن استقدام الأساتذة الزائرين من الناحية العلمية والتربوية مفيد للطلاب ولأعضاء هيئة التدريس على السواء. ولهذا فهو تقليد تحرص عليه الجامعات الكبرى فى العالم. ونحن نراه يحدث فى جامعاتنا فى أقسام اللغات خاصة الجديدة منها مثل اليابانية والصينية والروسية، لكننا نادراً مانراه فى القلسفة وفى العلوم الإنسانية. لا نستطيع أن نلقى اللوم إذن على التعقيدات الإدارية بدليل أننا نرى الأمر يتم فى أقسام اللغات ولكن ربما يكون السبب فى ذلك هو عدم تخلى الأساتذة المقيمين عن مواد يقوم بتدريسها الأساتذة الزائرون. وربما لصعوبة إقناع إدارة الجامعة التى تشترط أن نثبت أن هناك عجزاً فى التخصص وربما أيضاً بسبب التكلفة المالية الباهظة، آياً كانت الأسباب فإننا نحرم أنفسنا من خير كثير.

الفلسفة في المجتمع

فى الفكر العربى المعاصر بدأت إرهاصات الإهتمام بالفلسفة فى الصحافة والمجال العام قبل أن تبدأ فى الجامعة. وعلى مدى عقود كانت هناك جسور تواصل بين الجامعة والمجتمع فى مجال الفلسفة. كان أساتذة الفلسفة يؤلفون كتبهم موجهة إلى القارىء العام قبل أن تكون موجهة لطلابهم. وكلنا يذكر السجال الفكرى الذى اشتعل فى المجال العام في مصر فى بداية الخمسينيات مع صدور كتاب زكى نجيب محمود "خرافة الميتافيزيقا" حيث كانت مقالات النقد أو الترحيب مطروحة فى الصحف والمجلات

العامة. كما نذكر أيضاً فى الستينيات الإهتمام الذى يبديه المجال العام بكتابات الدكتور فؤاد زكريا مثل التفكير العلمى ونقد النموذج الأمريكى، هذا فضلاً عن المعارك التى كان يخوضها على صفحات الجرائد والمجلات شباب الماركسيين ضد المذاهب الفلسفية المختلفة والدفاع عن رؤية الماركسية للمجتمع والتاريخ. ونذكر أيضاً محاولات أنيس منصور فى تبسيط الفلسفة الوجودية. كان يدعم الحضور الفكري للفلسفة المكانة العالية التى كان يوضع فيها كبار الفلاسفة، والاحتفاء الكبير بزيارات الفلاسفة فى مصر فى الستينيات مثل توينبى وسارتر وجارودى. مع الإهتمام البالغ بعرض فلسفتهم ومواقفهم للقارىء العام. وقد استطاع أساتذة الفلسفة والمهتمون بها إيجاد الصلة بين النظريات الفلسفية ومشكلات واقعنا المحلى، وتجلى ذلك فى مجلة الفكر المعاصر التى رأس تحريرها زكى نجيب محمود وأعقبه فؤاد زكريا.

مع الدخول فى عقد السبعينات بدأ إنحسار ملحوظ فى كل هذا. لم تعد هناك زيارات للفلاسفة ولا مجلات فلسفية وأصبح المجال العام مشغولاً بقضايا دينية وصارت الحقيقة مرهونة بعملية المفاضلة بين التفسيرات المختلفة للنصوص الدينية.

استمرت مع ذلك أقسام الفلسفة فى الجامعات فى استقبال الطلاب بل وتضاعف عدد طلاب الفلسفة ولكن نشاط الأساتذة اقتصر على تأليف الكتب الجامعية التى تهتم بشرح وعرض نظريات الفلاسفة للطلاب دون الانشغال بإيجاد صلة بينها وبين مشكلات الواقع. هكذا أقيم جدار عازل يفصل الفلسفة فى الجامعة عن المجتمع وأصبحت كتب أساتذة الفلسفة لا يقرأها سوى طلاب الدفعة في السنة الدراسية المقررة فيها عليهم. وحتى إذا وقع كتاب فى يد مثقف عام محب للقراءة فإنه لا يجد فى هذا العرض المدرسى للأفكار ما يجذبه وما يثير إهتمامه.

وفى هذه الفترة تحديداً برز الرأى القائل بأن الفلسفة فكر وافد ونبت غريب عن ثقافتنا العربية وقد شاعت هذه الفكرة حتى فى أقسام الفلسفة نفسها. وحتى فيما يخص أعمال فلاسفتنا المسلمين مثل الكندى والفارابى وابن سينا وابن رشد فإن الأبحاث كانت تميل إلى الاهتمام بمعرفة ما إذا كانت أراؤهم تندرج فى إطار صحيح الدين أم تخالفه.

نحو اسهام عربي في الفلسفة

رغم ذلك استمر شعور غامض بأن الفلسفة مجال فكرى مهم بدليل استمرار تدريسها فى المرحلة الثانوية ووجود أقسام الفلسفة فى الجامعات. وقد ترجم هذا الشعور الملتبس بسؤال يشيع فى الصحافة ووسائل الإعلام والندوات العامة: لماذا لا توجد فلسفة عربية؟ وقد يتخذ السؤال صيغاً أخرى مثل ماهو إسهامنا الخاص فى المشهد الفلسفى العالمى أو لماذا لا يوجد لدينا فلاسفة مشهورون؟ هذا السؤال الذى أصبح سؤالاً شعبياً ساذجاً إلى حد ما لأنه فى الغالب يُطرح من خارج دائرة العاملين فى مجال الفلسفة ويعبر عن هذه الرغبة الشعبوية في التباهى والفخر، كما هو الحال مع الممثلين والأدباء ولاعبى الكرة، أن نجد فيلسوفاً عربياً بين نخبة الفلاسفة المشهورين عالمياً .

من جانب آخر هذا السؤال يعكس نوعاً من القلق والارتباك تجاه مفهوم الفلسفة نفسه. ولهذا يجدر أن نأخذه مأخذ الجد ونحاول أن نلتمس له إجابة، ليس بغرض حسم المسألة ولكن إعتقاداً بأن الحفر وراء هذا السؤال سوف يساهم فى تقديم رؤية للظروف الفكرية التى تعيش فيها الفلسفة فى بيئتنا العربية الثقافية. هذا السؤال مسكون بهاجس الهوية وتأكيدها وحمايتها من الضياع. وهو إنطلاقاً من هذا الحرص على الهوية يعتبر تردد أسماء أعلام الفلسفة الغربية ومذاهبها دليلاً على التبعية الفكرية وعدم الإبتكار. من ناحية أخرى حافز هذا السؤال هو الشعور بالإضطهاد والتهميش والسعى لانتزاع الإعتراف بالأهمية والجدارة من قبل الثقافات العالمية الأخرى.

بالطبع لا أحد يقف ضد الرغبة في أن يكون لنا إسهام معتبر فى المشهد الفلسفى العالمى المعاصر، ولكن لكى نتمكن من إنجاز هذا التطلع علينا أن نضع أيدينا على المعوقات التى تقف حائلاً دون تحقيقه. وفى هذا الإطار نود أن نلفت الإنتباه إلى بعض الملامح المهمة:

- الفلسفة منذ نشأتها في العصر القديم وحتى اليوم تتقدم من خلال الحوار مع الفلاسفة، وهذا السجال العقلانى هو الذى يسمح بتطور الأفكار والنظريات الفلسفية، ومعنى هذا أنه لا يمكن لإنسان أن يدير ظهره للفلسفة الشائعة فى عصره ويعكف فى عزلته على إنشاء مذهب فلسفى.
- ليس للفلسفة وطن. فمنذ أن خرجت من اليونان على يد العرب واللاتينيون أصبحت تخصصاً متجاوزاً للثقافات المحلية، والدليل على ذلك تشابه برامج تدريس الفلسفة فى جامعات العالم بأسره من اليابان إلى المكسيك.

- الفلسفة أهم ما يميزها أنها خطاب كونى بطبعه موجه للإنسان بما هو إنسان. ومهما كانت الثقافة المحلية التى نشأ داخلها الفيلسوف فإنه لا يعد فيلسوفاً إلا إذا كان خطابه يستهدف حل مشكلات تخص البشر بأسرهم وترتبط بالوجود الإنسانى فى حد ذاته. ولهذا لا يعطي الفيلسوف وزناً كبيراً للحدود القومية. قدم فرانسيس بيكون الإنجليزى إسهامه فى الدعوة للمنطق التجريبى فى مواجهة أرسطو اليونانى. ودافع جون لوك الإنجليزى عن منهجه التجريبي فى مواجهة ديكارت الفرنسى. وبلور كانط الألمانى منهجه النقدى فى حواره مع هيوم الإنجليزى. واستلهم جرامشى الإيطالى تصوره عن المثقف من فلسفة ماركس الألمانى. وهكذا الحال دائماً وأبداً مع جميع الفلاسفة.
- قد يقال بأن هناك سمات قومية تميز الإنتاج الفلسفى للأمم. وهذا صحيح. إذ يغلب على الفلسفة الإنجليزية تبنيها للتناول الحسى التجريبى. أما الفلسفة الألمانية فتتميز بالثراء فى ابتكار المفاهيم الميتافيزيقية المجردة. والفلسفة الفرنسية قريبة من العواطف ولهذا يلجأ الكثير من فلاسفتها إلى التعبير من خلال الأدب. السمة القومية تفرض نفسها إنطلاقاً من بنية اللغة التى تعبر بها، ومن التراث الذى تربى عليه الفيلسوف. ويمكن القول أنها تتسلل فى أعماله رغماً عنه. فإذا ما نظرنا إلى سمتي الكونية والخصوصية الثقافية في الانتاج الفلسفي، يمكننا أن نقول إن البعد الكونى يتم بإرادة واعية وقصد صريح من الفيلسوف، على نحو ما يبرزه تعبير ديكارت: " إننى أكتب حتى للمسلمين". أما السمة القومية فتأتى عرضاً من منطقة كامنة فى لاوعى الفيلسوف. ولهذا يكاد يكون من العبث أن يقول قائل سوف أصيغ مذهباً فلسفياً يعبر عن هويتى القومية.

بعد تحليلنا للمسكوت عنه فى الرغبة السابقة ودلالتها على الوضع المشتبه فيه والهش للفلسفة فى فكرنا العربى المعاصر ينبغى لنا أن نشير إلى بعض الشروط التى بدونها لن يكون للفلسفة العربية إسهام ذو شأن فى المشهد الفكرى المعاصر.

أولاً: للوصول إلى ذلك ينبغى دراسة الفلسفة المعاصرة بمذاهبها وأعلامها بجدية أكثر، وضرورة التخلى عن هذا النفى الكسول الذى يزيح الفلسفة الغربية باعتبارها فكراً نشأ فى سياق ثقافى مغاير، وبالتالى يمكننا بل ويجب علينا الاستغناء عنه. المطلوب إذن هو العكس تماماً.

ثانياً: من المفيد أن نلقى نظرة على الفلسفة المعاصرة وأهم أعلامها فى الثقافات غير الغربية مثل اليابانية والصينية والهندية. كى ندرك الصلة الوثيقة بين إسهاماتهم والتيارات الفكرية فى الفلسفة الغربية المعاصرة. ولنضرب مثالاً دالاً: فى عام ١٩٨٦ ظهرت فى فرنسا مجلة "مجازين ليتيرير" مع ملف خاص عن الفيلسوف الألمانى مارتن هيدجر بمناسبة مرور عشر سنوات على وفاته. وفى مقال عن تلقى فلسفة هيدجر فى اليابان ذكر كاتب المقال أنه خلال العامين الماضيين صدر فى اليابان عدد من الكتب عن هيدجر يفوق عدد الكتب التى صدرت فى البلاد الأوروبية مجتمعة بما فيها ألمانيا بلد الفيلسوف نفسه.

ثالثاً: الفلسفة لكى تزدهر تحتاج إلى حرية الرأى والتعبير فى المجتمع بوجه عام والحرية الأكاديمية بوجه خاص. ولاشك أنه فى كلا المجالين تواترت حوادث مثيرة للقلق ومؤدية إلى تعزيز الرقابة الذاتية من جانب الباحثين.

رابعاً: التأمل الفلسفى يستثيره دائماً الكشوفات العلمية والإبداع فى الأداب والفنون، وبالتالى يكون إزدهار الفلسفة مرهوناً بتشجيع البحث العلمى وضمان حرية الإبداع.

هكذا نلاحظ أن إزدهار البحث الفلسفى فى ثقافتنا العربية وإمكانية تقديم إسهام فلسفى ذى قيمة تعترضه عوائق كثيرة تستدعى تغيرات عميقة وهيكلية ذات أبعاد ثقافية وسياسية واقتصادية. ولكن يجدر بنا على الأقل كمشتغلين فى المجال الأكاديمى أن نعمل جاهدين على إتقان وتحسين الدرس الفلسفى نفسه حتى نتمكن من تخريج طالب قادر على التفكير الحر وفى نفس الوقت قادر على القيام بالبحث العلمى وما يستلزمه من صرامة ومهارة وجدية.

مما سبق يمكننا أن نستنتج أن تعليم الفلسفة في بيئتنا العربية قد مر بعقود من التيه فى الصحراء. وهذه العقود هى التى ساد فيها الفكر الدينى المحافظ ذو الأغراض السياسية. فلم يعد هناك طلب اجتماعى على الفلسفة ومال الناس حينما تواجههم مشاكلات وجودية وحياتية إلى التماس الفتوى من رجل الدين. وأصبحنا بالفعل فى وضع ينطبق عليه التشخيص الذى قدمه كانط فى رسالته: ما هو التنوير؟ وهو ميل الناس إلى إقالة عقولهم والبحث عن أوصياء يرشدونهم. ولاشك أن تدريس الفلسفة ومتابعة آخر النظريات التى أنتجها البحث الفلسفى فى العالم هو أمر ضرورى بالنسبة للجامعة لكى تكون فى قلب المعارف المعاصرة، ولكن الوضع الاجتماعى الذى عرضناه، والذى يبين أن الناس تستمرئ الوصاية، يلقى على كاهل الدرس الفلسفى مهمة إضافية وهى مهمة التنوير بمعنى نشر وتعزيز التفكير العقلانى فى المجتمع.

ينبغى لنا أولاً أن نميز بين الدين بنصوصه ومقدساته وبين الفكر الرجعى المحافظ الذى طرأ فى العقود الأخيرة والذى روج لفكرة أننا لدينا فى تراثنا حل لكل المشكلات وحل أيضاً لتلك التى لم تظهر بعد. وقد أدى ذلك إلى حالة من الإنكفاء الفكرى وعدم الرغبة فى الإطلاع على أفكار الآخرين بالإضافة إلى تزكية شعور زائف بالتفوق. ويكفى أن ننظر إلى الكثير من الكتب الدراسية فى التعليم العام أو فى التعليم الجامعى ما أن نتطرق لمشكلة ذات طابع فلسفى مثل العلاقة بين الفرد والمجتمع أو بين الوعى واللاوعى أو بين المواطن والدولة على سبيل المثال، فإن مؤلف الكتاب بعد أن يستعرض وجهات نظر المدارس الفكرية المختلفة ينتهى فى العادة إلى أن تراثنا الحنيف هو الذى أوجد الحل المثالى لكل هذه التوترات، وهى خلاصة بالطبع لا يمكن أن تكون محل نقد أو مراجعة من الطلاب.

يتضح لنا من رصد الحالة التى عرضناها أن الفلسفة عصفور مصاب بحجرين. فهى من جانب تعانى ما تعانيه أغلب التخصصات من تدهور التعليم العالى: ضعف مستوى تعليم اللغات بما فيها العربية، والاعتماد على التلقين والحفظ، وانتشار الدروس الخصوصية ؛ ومن جانب آخر تعاني من المناخ الفكرى المحافظ الذى لا يشجع على الحوار والجدل الحر.

مؤشرات للإنفراج

ربما أكون قد اقتصرت عند عرضي لازمة الفلسفة في المؤسسات التعليمية على الواقع المصري، وذلك في الحقيقة لأنني أنطلق من أن المؤسسات التعليمية في المشرق العربي مرآة لبعضه البعض ولو تعرض باحث لتطور تعليم الفلسفة في السودان أو أوسوريا أو لبنان أو الكويت أو العراق فلن يختلف الأمر كثيراً. أما فيما يخص تواجد الفلسفة في المجال العام فإنه يصعب التمييز بين الفاعلين فيه بحسب دولهم. فسواء نظرنا إلى الفلسفة بوصفها قضايا تتعرض للاغتراب والبنية والتصف والتفكير العلمي او بوصفها أعلاماً مثل فولتير وكانط ونيتشه وماركيوز وسارتر فإن المجال العام الفكري العربي يكون ذاخرا بكتابات وترجمات لسوريين وفلسطينيين ومصريين وعراقيين وغيرهم.

يقودنا هذا إلى استنتاج أن نشاط الفلسفة في المجال العام في أي بلد عربي ينعكس إيجابياً على باقي البلاد العربية. ومن هنا نقدر تقديرا كبيرا الاهتمام الذي تشهده الفلسفة مؤخراً في الخليج العربي والمملكة العربية السعودية، سواء كان هذا الاهتمام متجسدا في التوسع في زيادة مساحة تدريس الفلسفة في مؤسسات التعليم الثانوي أو الجامعي أو في المجال العام الذي يتمثل في صورة جمعيات ونوادي قراء ومجلات فلسفية وكتب وترجمات ومؤتمرات وندوات. بمتابعة ما ينشره الفاعلون الفكريون في دفاعهم عن تكريس الفلسفة في المجالين الثقافي العام والتعليمي نجد الدوافع متعددة ومتنوعة: التخلص من التطرف والدوجماطيقية، قبول التسامح والتعايش السلمي مع الآخر، امتلاك مهارات التفكير العقلي والناقد، الانشغال بالقضايا الانسانية المعاصرة، حق الفلسفة بوصفها تخصصا ينتمي للعلوم الانسانية في الوجود مثلها مثل التاريخ أو علم الاجتماع او علم النفس.

المجال الثقافي العام في السعودية يحفل بنشاط ملحوظ ذي صلة بالفلسفة بكافة فروعها ومباحثها في الوجود والمعرفة والأخلاق وعلم الجمال. وقد ترك ذلك أثراً مهماً على مؤسسات التعليم إذ قررت السعودية تدريس مادة الفكر النقدي على المدارس الثانوية والاعدادية اعتبارا من سبتمبر 2021، وبذلك تكون السعودية أول دولة عربية يتم فيها تدريس مادة ذات صلة بالفلسفة في المرحلة الإعدادية.

يمكننا إذن أن نحس ببداية إنعتاق خجول من هذا المناخ السائد، فلقد بدأت الحكومات تعى أن تكاليف التعليم باهظة والنتيجة دون المستوى، وانتبهت إلى أن سوق العمل فى داخل البلاد أو خارجها يتطلب خريجاً يتقن مهارات عصرية مثل اللغات الأجنبية وعلوم الحاسوب. ونلاحظ من حولنا في بلاد عربية كثيرة موجة عالية من تجارب متنوعة لإصلاح العملية التعليمية.

على الجانب الآخر نلاحظ أيضاً بداية تحرر من هيمنة الفكر المحافظ السائد واهتمام واضح لدى الشباب بالتعرف على أفكار الثقافات الآخرى والاهتمام بالترجمة. يلمّح لنا أصدقاؤنا الناشرون بأن هناك ميل متزايد إلى قراءة كتب الفلسفة وخصوصاً الكتب التبسيطية الموجهة إلى القارىء العام وهى قليلة فى سوق النشر العربى ولكن الناشرين يشعرون بالحاجة إليها.

ترجمة كتب الفلسفة التى كانت نافذة لنا للتعرف على أراء أعلام الفلاسفة حتى منتصف السبعينات أصابها ما أصاب الترجمة في كافة المجالات من نكوص خلال أكثر من عقدين من الزمان، وقد كان تقرير التنمية البشرية الصادر فى بداية التسعينات بمثابة

صفعة للفكر العربي نظراً للإحصائيات المذرية الخاصة بأعداد الكتب المترجمة بالمقارنة ببلدان العالم الأخرى. بدأت المنطقة العربية تشاهد تقدماً ملحوظاً فى الترجمة على مشارف الألفية الثالثة وإن كان مايزال بعد دون المأمول. وقد كان لترجمة الكتب الفلسفية نصيباً مهماً نسبياً، فعلى سبيل المثال صدر فى المركز القومى للترجمة حوالى ٣٠٠ كتاباً فى الفلسفة وهى ما يعادل ١٠% من إجمالى الكتب المترجمة والتى تشمل الأداب والعلوم والفنون. ويرى الموزعون أن كتب الفلسفة مضمونة البيع وإن كان بإيقاع بطىء. وهذه كلها مؤشرات على وضع ثقافى جديد يمكن لنا أن نطلق عليه" الحاجة إلى الفلسفة ."

لم يكن تقديم الفلاسفة للقراء والمثقفين حكراً على الجامعة وأساتذتها. فقد عرفت الساحة الفكرية فلاسفة كبار ومهمين ظلوا لفترة محرومين من التدريس في الجامعة، مثل ماركس ونيتشه وسارتر. فرض هؤلاء الفلاسفة وغيرهم أنفسهم انطلاقاً من كون الفلسفة ذات صلة وثيقة بالدوائر الثلاثة للإبداع البشرى، وهى دائرة العلوم الطبيعية ودائرة العلوم الإنسانية ودائرة الفنون والأداب. وقد شهد فكرنا العربى المعاصر كتاباً كباراً عرفنا من خلالهم أفكار الكثير من الفلاسفة دون أن يكونوا أساتذة فى الجامعات. ولو نظرنا إلى هذا الوضع الآن سنجد أن أسماء الفلاسفة الذين يحظون باهتمام خارج الجامعة يكونوا حاضرين فى مجالين وهما السياسة والنقد الأدبى. بينما مجالات أخرى أساسية فى الفلسفة مثل الأنطولوجيا والإبستمولوجيا والقيم تكاد تكون غائبة عن الساحة الفكرية العامة. فنحن على سبيل المثال نعرف أفكار تشومسكى الخاصة بنقد السياسة الأمريكية بينما نجهل أفكاره فى علم اللغة العام. حضور الفلاسفة فى المشهد الفكرى العام كان وسيظل مرتبطاً بظهور المجلات الفكرية وهى للأسف نادرة الآن على الساحة العربية. ونتذكر بأسى فترة كان يظهر فيها معاً مجلات الفكر المعاصر والطليعة والكاتب فى مصر والأداب البيروتية والأقلام العراقية وعالم الفكر الكويتية وغيرها، وكلها كانت منصات مفتوحة لعرض أفكار الفلاسفة والحوار الجاد معهم. ونظراً للدور الحاسم لهذه الصحافة الجادة فى ترسيخ حضور الفلسفة، فإن إحياءها يصبح مهمة ملحة علينا أن نبحث عن سبل تحقيقها.

سبق إن أشرنا إلى أن أستاذ الفلسفة مكلف بمهمة وهى تدريس الفلسفة للطلاب وهي مهنته التى يتقاضى عليها أجره، ومهمة أخرى وهى أداء رسالة التنوير وهى موجهة للجمهور للعام وهو يؤديها بوصفه مثقفاً لا أستاذاً جامعياً. والمثقف هو من يخرج من إطار تخصصه المهنى ليهتم بالشأن العام، كالمهندس المعمارى الذى يناقش سياسيات التأمين الصحى التى تتبناها الحكومة. أداء دور امثقف فى المجال الفكرى العام مهمة إختيارية. يمكن لأستاذ الرياضيات أو الفيزياء أن يقول سوف أكتفى بأداء واجبى المهنى على أحسن وجه ولا علاقة لى بالشأن العام. هذا بالطبع حقه، وكل مجتمع ملىء بالأطباء والمهندسين والمعلمين والمترجمين الأكفاء، لكنهم ينأون بأنفسهم عن الخوض فى المعارك التى يثيروها المثقفون. هذا وضع جائز وموجود ولكن من الصعب أن ينطبق على الفلسفة. فأستاذ الفلسفة أياً كانت إنحيازاته الفكرية تقدمية أو محافظة لا ينبغى له أن يستقيل من الجدال الفكرى الدائر فى المجتمع، وذلك لسبب بسيط هو أن تقاعسه في ذلك يؤثر سلباً على مهنته، وذلك لأن إزدهار الفلسفة فى الجامعة مرتبط أيضاً بازدهارها فى الواقع الاجتماعى. والأهمية التى تكتسبها نظرية فلسفية معينة تنبع من المجال الفكرى العام أكثر مما تنبع داخل أسوار الجامعة، وهذا ما يؤدى إلى سعى الثقافات الأخرى لترجمة أعمال الفيلسوف. دور المثقف هو جزء بينوى فى مهمة الفيلسوف. فالمثقف مقاتل فى قلب معركة الأفكار ويتمثل دوره فى الدفاع عن قيم قد يرفضها المجتمع أو يهملها حيناً، ولكنه لا يتوانى عن التذكير بها والدفاع عنها، مثل الحرية والمساواة والتعاون والنقد، حتى يستطيع إنتزاع الاعتراف الاجتماعى بها. هذا الاعتراف الذى يترجم إلى مواد دستورية أو قوانين، أو يتحول إلى مطلب مشروع تتحرك قوى إجتماعية للمطالبة بها.

هذا الدور يحتاج كما أشرنا إلى وجود الصحافة الفكرية الجادة، كما يحتاج أيضاً إلى تكوين الجمعيات والمنتديات الفلسفية، وهى فضاءات مهمة للتعبير الفلسفى الحر لأننا فى الجامعة نكون ملزمين ببرنامج فى تخصص معين علينا تدريسه فى مدى زمنى معلوم، لكننا داخل الجمعيات الفلسفية نسمح لتأملاتنا الحرة بالانطلاق ونتحاور مع أقران لنا وندرك بصورة عملية درس أفلاطون وهو أن الحقيقة بنت الحوار. ولهذا فإننا نحيى الجمعيات الفلسفية الموجودة على حرصها ومواظبتها على أداء رسالتها رغم ظروف صعبة مرت بها، كما نستقبل بحماس وسرور إنشاء جمعيات فلسفية جديدة فى المملكة العربية السعودية والخليج العربى.

وضع الفلسفة فى عالمنا العربى يتأثر بالطبع إيجاباً وسلباً بوضع الفلسفة فى المجال العالمى. وقد أدت انتصارات العلم المبهرة فى القرن التاسع عشر إلى النظر إلى الفلسفة على أنها مجال فكري بسبيله إلى الانقراض. وكانت هذه أبرز دعاوى النزعة الوضعية التى ترى أن العلم سوف يزيح الفلسفة. والنزعة الماركسية التى كانت تطالب بالإنتقال من نقد السماء إلى نقد الأرض، أى ترك المشكلات الميتافيزيقية والاهتمام بالمشكلات الإجتماعية الواقعية، وهو ما يعنى الانتقال من الفلسفة إلى السوسيولوجيا. ولأن الفلسفة هى موطن الوعى بامتياز، أدى تضخيم الاتجاه الفرويدى لمفهوم اللاوعى ودوره الكبير فى تفسير السلوك الإنسانى

إلى الإقلال من شأن الوعى وبالتالى من شأن الفلسفة، ورغم كل ذلك أدى التطور العلمى والاقتصادى إلى إنعاش دور الفلسفة بصورة غير مسبوقة .

مشكلات كبيرة تتطلب تدخل الفلسفة للإسهام فى حلها. نذكر منها على سبيل المثال: التقدم العلمى الهائل فى مجال الهندسة الوراثية وما يتضمنه من وعود ومخاطر بشأن مستقبل الإنسان ؛ الإسراف فى إنتاج السلاح النووى الذى أصبح بإمكانه لأول مرة فى تاريخ البشرية أن يقضي على كافة مظاهر الحياة فى كوكب الأرض؛ تلوث البيئة واستنزاف الموارد ووضع حقوق الأجيال المقبلة موضع عدم اليقين؛ الفجوة الاقتصادية الهائلة التى تتسع بين الشمال والجنوب وتحمل فى طياتها مخاطر المجاعات والحروب والهجرات المنفلتة. كلها لا يمكن الاقتصار على العلم ليقوم بحلها، لأنها تحتاج إلى حكمة وإلى تأمل فى مثير الإنسان ورسالته فى الحياة، وهذه مهمة للفلسفة وليس للعلم.

هذه القضايا بطبيعتها، قضايا تشمل الإنسانية بأسرها ولا تخص ثقافة بعينها، وهو ما يستدعى أن يكون الحل موجهاً إلى البشر بوجه عام، أى ينبغى أن يتسم بالكونية وهى أخص الخصائص الأسلوب الفلسفى.

المناقشة الفلسفية الجادة لهذه القضايا والحوار مع النظريات الفلسفية التى تهتم بها كفيل بإثارة حماس الطلاب للفلسفة وإدراكهم لجدواها، وكفيل أيضاً بتحقيق الصلة المفقودة بين الفلسفة فى الجامعة والفلسفى فى المجتمع. بالإضافة إلى هذه الهموم الانسانية، أدت تجربتنا التاريخية في المنطقة العربية إلى بروز هموم متشابهة أو مشتركة بين مختلف البلاد العربية. وهو ما يجعل من الضروري والملح انشاء شبكات وقنوات للتواصل بين أساتذة الفلسفة في البلاد العربية.